

امتحان مقياس اقتصاديات التنمية

أجب عن سؤال واحد من كل مجموعة:

المجموعة الأولى (08 نقاط): أجب عن سؤال واحد

- 1- تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي. حلل هذه العلاقة مبرزاً دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع الاستعانة بأمثلة من تجارب دولية.
- 2- في ظل التحديات البيئية والاقتصادية العالمية، أصبحت التنمية المستدامة إطاراً أساسياً لتحقيق التوازن بين تلبية حاجات الحاضر وضمان حقوق الأجيال القادمة. حلل كيف يمكن للسياسات التنموية أن توفق بين حقوق الأجيال الحالية في النمو والرفاه، وحقوق الأجيال المستقبلية في الحفاظ على الموارد الطبيعية، مع تقديم أمثلة من الواقع.

المجموعة الثانية (08 نقاط): أجب عن سؤال واحد

- 1- تسعى الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبني استراتيجيات مختلفة. حلل كيف تفسر نظريات التحديث مسار التنمية في هذه الدول، مع إبراز حدود هذه التفسيرات.
- 2- ناقش العلاقة بين برامج التصحيح الهيكلي وسيادة الدول النامية، مبيناً كيف تعكس هذه البرامج التوتر بين متطلبات التمويل الدولي ومتطلبات الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة، مع الاستشهاد بأمثلة.

أستاذ المقياس:

نبيل بويبية

الاجابات النموذجية:

المجموعة الأولى:

- 1- تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي. حلل هذه العلاقة مبرزاً دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع الاستعانة بأمثلة من تجارب دولية.

الاجابة النموذجية:

تشير الادبيات في مجال اقتصاد التنمية الى وجود علاقة ايجابية قوية بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي، حيث يعد التعليم احد اهم مكونات رأس المال البشري الذي يساهم في رفع الانتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

يتمثل دور التعليم في كونه يزود الافراد بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من تحسين ادائهم في العمل، مما يؤدي الى زيادة الانتاجية الفردية والجماعية. كما يساهم في تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي، وهو ما يشكل عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتكوين المهني يؤدي الى تحسين جودة اليد العاملة، ويزيد من قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات العالمية. كما يساعد على تقليص معدلات البطالة والفقر، ويعزز من العدالة الاجتماعية.

وقد اكدت عدة نظريات اقتصادية عديدة على اهمية التعليم كاستثمار يحقق عوائد اقتصادية مرتفعة. وتظهر تجارب دول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة كيف ساهم التركيز على التعليم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

في الختام، يتضح ان التعليم يمثل ركيزة اساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وان الاستثمار فيه يعد من انجح السياسات التنموية التي يمكن للدول اعتمادها لضمان التقدم والرفاه على المدى الطويل.

سلم التنقيط على 08:

- مقدمة وطرح الفكرة (العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي): 1,5 نقاط
- شرح دور التعليم في رفع الانتاجية وتحقيق النمو: 2,5 نقاط
- ابراز اهمية الاستثمار في رأس المال البشري: 1,5 نقاط
- الاستشهاد بنظريات او امثلة واقعية: 1,5 نقاط
- خاتمة وتنظيم الاجابة: 1 نقطة

2- في ظل التحديات البيئية والاقتصادية العالمية، أصبحت التنمية المستدامة إطاراً أساسياً لتحقيق التوازن بين تلبية حاجات الحاضر وضمن حقوق الأجيال القادمة. حلل كيف يمكن للسياسات التنموية أن توفق بين حقوق الأجيال الحالية في النمو والرفاه، وحقوق الأجيال المستقبلية في الحفاظ على الموارد الطبيعية، مع تقديم أمثلة من الواقع. **الاجابة النموذجية:**

تعرف التنمية المستدامة حسب تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 بأنها التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهو ما يعكس ضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الاجيال الحالية وحقوق الاجيال المستقبلية. تتمثل حقوق الاجيال الحالية في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة، خاصة في الدول النامية التي تسعى الى تقليص الفجوة التنموية. غير ان هذا التوجه قد يؤدي الى استغلال مفرط للموارد الطبيعية. في المقابل ترتبط حقوق الاجيال المستقبلية بالحفاظ على الموارد الطبيعية وضمن استدامتها وحماية البيئة من التدهور، خاصة في ظل التحديات العالمية مثل التغير المناخي. لتحقيق التوفيق بين الطرفين، تعتمد السياسات التنموية على عدة اليات، منها تبني الاقتصاد الاخضر، الاستثمار في الطاقات المتجددة، سن قوانين بيئية صارمة، وتحقيق العدالة بين الاجيال في استغلال الموارد. كما يبرز دور التعاون الدولي من خلال اتفاقيات مثل اتفاقية باريس للمناخ التي تهدف الى الحد من الانبعاثات وحماية البيئة. ختاماً فان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توازناً دقيقاً بين تلبية حاجات الحاضر والحفاظ على حقوق المستقبل، من خلال سياسات رشيدة تضمن استمرارية الموارد وتحقيق العدالة بين الاجيال. **شبكة التنقيط على 08:**

- تعريف التنمية المستدامة وشرح الفكرة العامة: 1,5 نقاط
- توضيح حقوق الاجيال الحالية: 1,5 نقاط
- توضيح حقوق الاجيال المستقبلية: 1,5 نقاط
- عرض اليات التوفيق بين الطرفين: 2,5 نقاط
- خاتمة وتنظيم الاجابة: 1 نقطة

المجموعة الثانية:

1- تسعى الدول النامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبني استراتيجيات مختلفة. حلل كيف تفسر نظريات التحديث مسار التنمية في هذه الدول، مع ابراز حدود هذه التفسيرات.

الاجابة النموذجية:

تسعى الدول النامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبني سياسات واستراتيجيات متعددة، وقد حاولت نظريات التحديث تفسير هذا المسار من خلال التركيز على العوامل الداخلية للتنمية. ترى نظريات التحديث ان التخلف الاقتصادي ناتج عن عوامل داخلية، وان التنمية تتحقق عبر اتباع مسار مشابه لما عرفته الدول المتقدمة. ومن ابرز هذه النظريات، نظرية مراحل النمو التي قدمها والت روستو، والتي تفترض ان الدول تمر بخمس مراحل تبدأ بالمجتمع التقليدي وتنتهي بمرحلة الاستهلاك الوفير، حيث يتحقق النمو التدريجي والتحول الهيكلي للاقتصاد. كما تبرز نظرية الحلقة المفرغة التي قدمها راغنار نوركس، والتي تفسر التخلف بوجود دائرة مغلقة من الفقر تتمثل في انخفاض الدخل وضعف الادخار والاستثمار، مما يؤدي الى استمرار التخلف. ولكسر هذه الحلقة، ظهرت استراتيجيات مثل النمو المتوازن، التي تدعو الى تنمية متزامنة لمختلف القطاعات لتوسيع السوق، والنمو غير المتوازن الذي يركز على قطاعات رائدة تقود عملية التنمية. ورغم اهمية هذه التفسيرات، الا انها تواجه عدة حدود، منها تعميم تجربة الدول الغربية على باقي الدول، واهمال العوامل الخارجية مثل الاستعمار والتبعية، اضافة الى اختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية بين الدول. كما ان بعض هذه النظريات تفترض توفر موارد كبيرة لا تتوفر في الدول النامية. في الختام، ساهمت نظريات التحديث في فهم مسار التنمية، لكنها تظل تفسيرات جزئية تحتاج الى التكامل مع مقاربات اخرى لفهم الواقع التنموي المعقد.

سلم التنقيط (على 08):

- فهم الاشكالية وطرح عام: 1,5 نقاط
- عرض افكار نظريات التحديث (روستو، نوركس...): 2,5 نقاط
- شرح استراتيجيات النمو (متوازن/غير متوازن): 1,5 نقاط
- تحليل الحدود والانتقادات: 1,5 نقاط
- خاتمة وتنظيم الاجابة: 1 نقطة

2- ناقش العلاقة بين برامج التصحيح الهيكلي وسيادة الدول النامية، مبينا كيف تعكس هذه البرامج التوتر بين متطلبات التمويل الدولي ومتطلبات الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة، مع الاستشهاد بأمثلة من المحاضرة.

الإجابة النموذجية:

ترتبط برامج التصحيح الهيكلي التي فرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول النامية في سياق أزمات المديونية، بإعادة هيكلة اقتصادات هذه الدول مقابل الحصول على التمويل. تقوم هذه البرامج على حزمة من السياسات مثل التقشف المالي، الخصخصة، تحرير التجارة، وتحرير القطاع المالي، وهي سياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وضمان قدرة الدول على سداد ديونها.

غير أن هذه السياسات تطرح إشكالية عميقة تتعلق بالسيادة الاقتصادية، إذ إن قبول القروض مشروط بتطبيق إصلاحات تحددها المؤسسات الدولية، وهو ما يسمى بالمشروطة. هذه المشروطة تقلص هامش القرار الوطني، لأن الدولة تصبح مضطرة لتنفيذ سياسات قد لا تعكس أولوياتها الاجتماعية أو الاقتصادية الداخلية.

وقد أدى تطبيق هذه البرامج في العديد من الدول إلى نتائج اجتماعية سلبية، مثل ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الإنفاق الاجتماعي، كما حدث في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء وفي تجربة الجزائر خلال تسعينيات القرن العشرين، حيث تحقق استقرار نسبي على المستوى الكلي، لكنه كان مصحوبا بتكاليف اجتماعية كبيرة.

ويعكس هذا الوضع توترا بنيويا بين حاجات التمويل الخارجي الذي تحتاجه الدول لتجنب الانهيار الاقتصادي، وبين الحفاظ على استقلال القرار السياسي والاقتصادي. وبالتالي، فإن برامج التصحيح الهيكلي تجسد علاقة غير متكافئة بين الدول المقترضة والمؤسسات المالية الدولية، حيث تتراجع السيادة لصالح متطلبات الاستقرار المالي العالمي.

سلم التنقيط (08 نقاط):

- فهم الإطار العام للمحاضرة (1,5 نقاط)
- شرح مضمون البرامج (1,5 نقاط)
- تحليل العلاقة مع السيادة (2,5 نقاط)
- أمثلة تطبيقية (1,5 نقاط)
- جودة التحليل والترابط المنطقي (1 نقاط)